محافظا على ابقاء مسافة بينهما وبين المجتمع الزراعي الفلسطيني. ودفاعا عن امتيازاتها، استنت من الانظمة والقوانين مما يثقل كاهل المزارع ماديا، ويزيد من كلفة الانتاج لديه، ويعرقل عملية التسويق عنده، ويقلل من فرص استيعاب التكنولوجيا. اما في الخارج، وعلى مستوى القيادة القومية، فلم تستشعر تلك القيادات بعد خطورة هذا النقل التكنولوجي الذي يتم بصورة فردية وبطريقة تجارية بحته. وعليه فلم تهيئ الظروف التنظيمية القانونية والفنية التي يجب ان تسبق او تواكب عملية النقل التكنولوجي وما يتبعه من تغيرات في العلاقات،وان كانت ـ ولفترة محددة ـ قد هيأت الظروف المادية لتمويل العمل الزراعي، إلا ان تلك الظروف المادية سبقت الخطة التنموية الزراعية المبنية على الحاجات الاساسية للمجتمع الفلسطيني داخل الارض المحتلة. كذلك فلم يواكبها اعداد وتأهيل واستخدام للكوادر الفنية التي ستشرف على تنفيذ المشاريع التي تم تحويلها. وعلى الرغم من توفر رأس المال البشري المؤهل فنيا للقيام بمثل تلك المهمات داخل الارض المحتلة،فقد تم اهمال هذا القطاع اجتماعيا ولم يحسّن تنظيميا وفنيا للقيام بدوره الفاعل والحتمي في قيادة العملية التنموية.

اما الظروف القانونية، فقد قصرت عن استيعاب التغيرات التي تمت خلال اكثر من عقد ونصف من الزمن، وتجمدت عند بداية تلك الفترة، ولعل بعضا من الامثلة التالية تعطي صورة افضل.

أ. وسائط النقل:

يصرح قانون نقل المنتجات الزراعية بين الضفتين لوسائط نقل قبل عام ١٩٦٧ ولا يصرح لغيرها، مع ان من البديهي ان مثل تلك الوسائط ـ بحكم كونها آله لها عمر انتاجي محدد ـ لا يمكنها ان تعطي الكفاءة التشغيلية المطلوبة منها. وبالتالي فإن كفاءتها تتناقص سنة بعد اخرى. وبحكم تقادم الزمن عليها فانها تعرقل وصول المنتوجات الى المستهلك بصورة مقبولة تسويقيا، وبالتالي تنخفض قيمة تلك المنتوجات مما يؤثر على المنتج. اضافة الى ذلك،فان ندرة هذه الوسائط سوف يؤدي الى رفع كلفة الشحن ايضا.

ب. الكم المنتج من وحدة المساحة:

لقد ادى ادخال التكنولوجيا (الى العديد من المناطق الانتاجية في الارض المحتلة) الى زيادة انتاجية وحدة المساحة. وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت الكميات المصرح بنقلها عبر الجسور تخضع لنظام يعتمد تقديرات الانتاج من وحدة المساحة التي وضعت قبل دخول التكنولوجيا في اغلب الاحيان،مع تغييرات طفيفة بين الحين والآخر تبعا لحاجة السوق الخارجية او لاعتبارات اخرى.

جـ. توجب الظروف الفريدة التي يمر بها الوطن المحتل تشجيع زيادة الانتاج الزراعي افقيا ورأسيا

لانها الوسيلة الوحيدة لربط المواطن بأرضه،وهذا يتطلب ان تتلاءم مع مثل هذه الفرضية سياسة لتسويق الانتاج واستيعاب الفائض، سياسة لا تحتمل ربطها بالاجتهادات الشخصية او اخضاعها لاسواق العرض والطلب او جعلها تحت رحمة الاحتكار والمنافسة غير المتكافئة.ومثل هذه السياسة من الضروري ان ينسق لها على المستويات القطرية والقومية والاقليمية.

د. وحتى يتهيأ المناخ المناسب (داخليا) يصبح من الضروري الأخذ بمبدأ مركزية التسويق الداخلي، عن طريق تشجيع قيام اتحاد نوعي بين جمعيات التسويق وباشراف اداري وفني مؤهل للقيام بهذه المهمة، ومع توفير الامكانات التنظيمية والقانونية والمادية اللازمة لذلك.

الاستنتاجات:

لعل العرض السابق، على ايجازه، لمسألة التنمية الشاملة بما فيها التنمية الزراعية، وما يتبعه من تحليل للبيانات المتوفرة عن خصائص المهندسين الزراعيين في الضفة الغربية، قد مهد الطريق امام بعض الاستنتاجات التي يبدو أن لها مكانا جوهريا لختام هذه المناقشة.

١. في اسلوب التنمية:

تفرض المرحلة الحالية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني في الارض المحتلة انتهاج اسلوب تنموي يهدف الى ضمان واستمرارية بقاء المجتمع الفلسطيني فوق ارضه. ويصعب تحقيق هذا الهدف ما لم تتبنى القيادة القومية فلسفة وسياسة تشجع على الاقتراب من الهدف المنشود. ووسيلتها الاسلم تكمن في التخطيط الشامل للعمل التنموي وفي اتباع الهدف المنشود. كما أنها تكمن في التخطيط الشامل للعمل التنموي وفي اتباع اسلوب التنمية المحلية في التطبيق، مع توفير الامكانات القانونية والمادية والفنية لدعم الخطة.

كما ان الظروف الحالية جعلت الاراضي المحتلة (من الناحية العملية) خارج النفوذ القانوني للقيادة القومية. وعليه فان اتباع الاسلوب المركزي في العمل يحمل في طياته العديد من العثرات. وبنفس المقياس-وضمن الاوضاع الراهنة ـ يصعب ايضا تصور نجاح الخطة التنموية محليا مع التشعيب الكامل لدور القيادة القومية.

على ضوء ما تقدم يمكن ادراك مدى الاهمية التي ستتحملها المؤسسات الاهلية واجهزة التنمية المحلية في تفعيل نشاطات التنمية. وتصبح مسألة تخويل بعض من صلاحيات ومسؤوليات القيادة